خلال لقاء مع معالي وزيرة المرأة الفلسطينية آمال حمد

الحضور يؤكد على ضرورة منح الفرصة الأكبر للنساء، تحديداً في المشاركة السياسية

الاثنين، 2 تشرين الأول 2023

رام الله - نظمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية يوم أمس، زيارة لمعالي وزيرة المرأة الفلسطينية، السيدة آمال حمد، في إطار التعاون المستمر لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتحقيق التمثيل النسائي في مختلف القطاعات.

وتمثلت أهداف الزيارة في فتح قنوات الحوار بين مجموعة من الشباب والشابات من جمعية المرأة العاملة، ووزارة المرأة بهدف بحث ومناقشة السبل الكفيلة بتعزيز تطبيق وتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، الذي يعزز دور المرأة في عمليات بناء السلام والأمن.

تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر والخبرات بين الأطراف الحاضرة، حيث أكدت معالي الوزيرة على أهمية دعم المجتمع المدني والمؤسسات النسائية في تعزيز مشاركة المرأة وصوتها في عمليات صنع القرار، وضرورة اشراك الشباب في عملية المصالحة الوطنية وتكثيف الجهود حول تعزيز دور الشباب في انهاء الانقسام.

وأشارت حمد الى أن هناك إشكال حقيقي في إطار حالة الانقسام والمستفيد الوحيد من عدم وحدة الشعب الفلسطيني هو الاحتلال، وللأسف مازالت الفصائل تستثني وجود النساء في

مراكز صنع القرار مما يحد من تقدم كل الجهود التي تُبذل لتحقيق الوحدة الوطنية. وأكدت على ضرورة عدم حرف البوصلة والمحافظة على السلم الأهلي، والابتعاد عن التخوين وتطوير قدرات الشباب لزيادة الوعي حول أهمية إنهاء الانقسام.

بدوره قال الناشط الحقوقي يوسف سويطي: **"من يعزز الانقسام هو الأجندات الاقليمية الموجودة، فهناك الكثير من الدول ليس من مصلحتها أن يكون هناك وحدة وطنية في الجسم الفلسطيني، مشيراً انه ومنذ نعومة أظفارنا ونحن نسمع بمصطلح المشروع الوطني، إلا أنه لغاية الآن لم يُترجم هذا المشروع على أرض الواقع، مضيفاً أننا لغاية اللحظة لم نمارس كشباب حق الانتخاب."**

من جهتها قالت الناشطة سارة الجيوسي: **"نحن نطالب في منح الفرصة الأكبر للنساء، تحديداً في المشاركة السياسية وبذل الجهود من قبل وزارة المرأة لرفع الكوته النسائية."**

من جهتها أعربت ممثلة الجمعية نجلاء زيتون عن شكرها وتقديرها لمعالي الوزيرة على استضافتها وإنصاتها لآراء طاقم ومتطوعي ومتطوعات الجمعية.

يذكر أن مشروع "النهوض بحقوق المرأة من خلال تنفيذ اتفاقيات السلام في فلسطين (اتفاقيات المصالحة)"، الذي تنفذه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي من خلال مؤسسة كرامة، يسعى إلى المساهمة في منع النزاعات وحلها من خلال مشاركة المرأة في أعمال السلام والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان واحتياجات وأولويات الرجال والنساء في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح تحت الاحتلال، ومشاركة النساء بإنهاء الانقسام والوصول إلى المصالحة الوطنية.